

September 2012



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

A

المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15 – 22 يونيو/حزيران 2013

تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع
(روما، 28-30 مايو/أيار 2012)

موجز

عقدت لجنة مشكلات السلع دورتها التاسعة والستين من 28 إلى 30 مايو/أيار 2012 وبحثت المسائل التالية:

- (1) حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية
 - (أ) استعراض الأسواق: الوضع السائد والتوقعات (الفقرات 7-10)
 - (ب) التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل: الاتجاهات والقضايا المستجدة (الفقرتان 11 و12)
- (2) التطورات على مستوى السياسات
 - (أ) تقرير مرحلي عن مبادرات مجموعة العشرين، بما في ذلك نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية (الفقرة 13)
 - (ب) التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية (الفقرات 14-18)
 - (ج) التجارب في مجال الأسعار المحلية للأغذية وسياسات الأغذية في الفترة 2007-2011 (الفقرة 19)
 - (د) التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق (الفقرتان 20 و21)
- (3) الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية (الفقرة 22)
 - (أ) إصلاح لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية، بما يشمل تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع (الفقرات 23-27)
 - (ب) أولويات العمل بموجب اختصاصات لجنة مشكلات السلع (الفقرات 28-32)
 - (ج) برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016 للجنة مشكلات السلع (الفقرة 33)

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المسائل المعروضة على المجلس

إنّ اللجنة :

- (1) استعرضت حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية الأساسية وأكدت أهمية المعلومات التي تتيحها الفاو والتحليلات التي تجريها بشأن أسواق السلع الأساسية من أجل تعزيز الشفافية في الأسواق ودعم صياغة السياسات (الفقرتان 7 و8)
- (2) أوصت بأن تؤخذ الصلات المتزايدة بين الأسواق الزراعية والأسواق المالية وأسواق الطاقة في الحسبان في التحليلات التي تجريها الأمانة (الفقرة 9)
- (3) استعرضت التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل و العوامل المحركة الجديدة والقضايا الرئيسية التي ستواجهها تلك الأسواق في العقد المقبل ورحّبت بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الأعضاء فيها والتي استند إليها العمل المضطلع به في مجال التوقعات (الفقرتان 11 و12)
- (4) أخذت علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية وبأهميته الكبرى بالنسبة إلى أنشطة لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية (الفقرة 13(د))
- (5) أخذت اللجنة علماً بعمل وأنشطة شعبة التجارة والأسواق في مجال التجارة وأوصت بتعزيز قدراتها في عدد من المجالات المحددة المتصلة بالتجارة (الفقرة 16)
- (6) أوصت الفاو بمراقبة حركة أسعار المواد الغذائية الأساسية عن كثب واستجابة السياسات لها وبإجراء تحليلات ودراسات قطرية معمّقة عند الاقتضاء (الفقرة 19(د))
- (7) طلبت أن تواصل الفاو تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء، وتعزيزها بالنسبة إلى الإجراءات المتصلة بالسياسات وبالبرامج لكي تحدّ قدر المستطاع وبفعالية من التأثيرات السلبية على الفئات السكانية الضعيفة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلّبها الحاد (الفقرة 19(هـ))
- (8) قدّمت المشورة في ما يخص اتجاهات العمل والدعم الذي يقدم للأعضاء في المستقبل في مجال التدخلات على مستوى السياسات ودعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية لمجال العمل هذا وأهمية التحليل والبحوث لاكتساب فهم أفضل لأنماط مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق والعناصر المحددة لها (الفقرتان 20 و21)
- (9) نظرت في مختلف الخلاصات والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع وبنّت فيها (الفقرتان 23 و24)
- (10) أصدرت توصيات عن سبل المضي قدماً في المستقبل بالنسبة إلى مختلف اللجان الفرعية التابعة للجنة مشكلات السلع (الفقرتان 25 و27)
- (11) رحّبت بعملية التفكير الإستراتيجي التي أطلقها المدير العام واتفقت على أهمية الاتجاهات العالمية والتحديات الرئيسية التي حدّدت بوصفها النتيجة الأولى للعملية، وأشارت إلى ارتباط جميع التحديات بالمجالات ذات الأولوية في إطار عمل اللجنة (الفقرتان 28 و29)
- (12) أقرّت بأهمية توافر معلومات موثوق بها في التوقيت المطلوب حول وضع أسواق السلع والتوقعات، وتحسين الأمن الغذائي والمعلومات عن أوجه الضعف، والحاجة إلى إجراء دراسات تحليلية بما يساهم في تعزيز الشفافية في الأسواق ويحدّ من تقلّب الأسعار (الفقرة 30)

- (13) أشارت إلى مجالات الأولوية الفنية التالية التي ينبغي دمجها في التحديات الرئيسية عند وضع الأهداف الإستراتيجية الجديدة وخطط العمل والبرامج المتصلة بها لكي تضطلع الفاو بعملها في المستقبل: (1) المعلومات عن أسواق السلع والرصد والتوقعات؛ (2) المعلومات عن الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛ (3) السياسات والإستراتيجيات لدعم نفاذ أصحاب الحيازة الصغيرة إلى الأسواق وسلاسل القيمة؛ (4) التجارة والأمن الغذائي؛ (5) تغيير المناخ والتجارة؛ (6) وتحليل السياسات والمسائل المستجدة. (الفقرة 32)
- (14) وافقت على برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2012-2016 (الفقرة 33)

المسائل المعروضة على المؤتمر

- إنّ اللجنة:
- (1) أقرت بأهمية تحسين نفاذ السلع الأساسية من البلدان النامية إلى الأسواق كوسيلة لتعزيز أمنها الغذائي وإدراج الدخل فيها (الفقرة 10)
- (2) رحبت بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الأعضاء فيها والتي استندت إليها التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل (الفقرة 12)
- (3) سلّمت بأنها تعلق أهمية كبيرة على اتفاق جولة الدوحة نظراً إلى احتمال إسهامه في إنشاء بيئة مشجعة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها (الفقرة 15) وأكدت أهمية الإسراع في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بصورة ناجحة (الفقرة 19ج))
- (4) سلّمت بالتعاون الوثيق بين الفاو والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية، في تنفيذ برامج المساعدة الفنية وإجراء دراسات عن القضايا المتصلة بالأسواق والسياسات التجارية وتأثيراتها على الأمن الغذائي (الفقرة 17)
- (5) أقرت بأنه من شأن زيادة التنسيق بين البلدان في مجال السياسات وزيادة الشفافية في الأسواق الإسهام في استقرار الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء (الفقرة 19أ))
- (6) أحاطت علماً بالمعلومات التي أعطاها الرئيس القطري الحالي للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالشاي حول القرار الذي اعتمده عشرة بلدان منتجة للشاي في كولومبو، سري لانكا في فبراير/شباط 2012 وقضى بإنشاء منتدى دولي لمنتجي الشاي (الفقرة 26)
- (7) أقرت بأهمية توافر معلومات موثوق بها في التوقيت المطلوب حول وضع أسواق السلع والتوقعات، وتحسين الأمن الغذائي والمعلومات عن أوجه الضعف، والحاجة إلى إجراء دراسات تحليلية حول السياسات السلعية والتجارية بما يساهم في تعزيز الشفافية في الأسواق ويحد من تقلب الأسعار (الفقرة 30)
- (8) استضافت اجتماعاً خاصاً عن "الاجتماع بين الفاو والتعاونيات: العمل معاً من أجل السنة الدولية للتعاونيات في عام 2012". وتمّ خلال هذا الاجتماع الخاص تعيين سفيرين خاصين جديدين للتعاونيات (الفقرة 34)

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

بويكر بن بلحسن

أمين لجنة السلع الأساسية

الهاتف: +3906 5705 5385

المحتويات

الصفحات

5	أولاً- مقدمة	5
5	ثانياً- بيان المدير العام	5
6	ثالثاً- حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية	6
6	ألف- استعراض الأسواق: الوضع السائد والتوقعات	6
6	باء- التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل: الاتجاهات والقضايا المستجدة	6
6	رابعاً- التطورات على مستوى السياسات	6
	ألف- تقرير مرحلي عن مبادرات مجموعة العشرين، بما في ذلك	
6	نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية	6
7	باء- التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية	7
	جيم- التجارب في مجال الأسعار المحلية للأغذية واستجابات السياسات الغذائية	
8	خلال الفترة 2007-2011	8
8	دال- التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق	8
9	خامساً- الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية	9
	ألف- إصلاح لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية -	
10	تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع	10
12	باء- أولويات العمل بموجب اختصاصات لجنة مشكلات السلع	12
13	جيم- برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016 للجنة مشكلات السلع	13
13	سادساً- أية مسائل أخرى	13
13	ألف- انتخاب الأعضاء الجدد في مكتب لجنة مشكلات السلع	13
14	باء- ترتيبات الدورة السبعين	14
15	المرفق ألف- جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع	15
17	المرفق باء- اللائحة الداخلية للجنة	17
	المرفق جيم - برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016 للجنة مشكلات السلع	
21	(النسخة المعدلة)	21

أولاً - مقدمة

1- عقدت لجنة مشكلات السلع دورتها التاسعة والستين من 28 إلى 30 مايو/أيار 2012 في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وقد حضر الدورة 98 بلداً من أصل 107 من البلدان الأعضاء في اللجنة في فترة السنتين 2012-2013. وشاركت 6 دول أعضاء في المنظمة والكرسي الرسولي ومنظمتان من المنظمات التابعة للأمم المتحدة و14 منظمة دولية و5 منظمات غير حكومية بصفة مراقب. وقائمة البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة (الوثيقة CCP 12/INF/4) متاحة على العنوان التالي: <http://www.fao.org/bodies/ccp/ccp69/ar/>.

2- وبقي أعضاء المكتب الذي يضم كلاً من السيدة Gothami Indikadahena (سري لانكا)، الرئيسة، والسيد Elias Guía López (إسبانيا)، النائب الأول للرئيسة، والسيد Gustavo Infante (الأرجنتين)، النائب الثاني للرئيسة، في منصبهم إلى حين انتخاب المكتب الجديد في نهاية الدورة الحالية.

3- وعاونت الدورة التاسعة والستين لجنة صياغة ضمت كلاً من أرمينيا (رئيساً)، الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرتغال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الصين، غانا، كندا، المكسيك، نيوزيلندا.

4- واتفق على أن تقدم الرئيسة ملخصاً في نهاية كل بند من البنود لإقراره من قبل اللجنة.

5- وأطلعت اللجنة على بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واعتمدت جدول الأعمال (الوارد في المرفق ألف) والجدول الزمني للدورة.

ثانياً - بيان المدير العام

6- ألقى المدير العام كلمة افتتاحية أبدى فيها دعمه الكامل للجهود الرامية إلى تحسين سير عمل اللجنة وتعزيز موقعها في صلب النقاش العالمي عن أسواق السلع الزراعية والاتجار بها والسياسات المتصلة بها. وترد كلمته الافتتاحية (الوثيقة CCP 12/INF/3) على العنوان التالي: <http://www.fao.org/bodies/ccp/ccp69/ar/>.

ثالثاً- حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية

ألف- استعراض الأسواق: الوضع السائد والتوقعات

- 7- استعرضت اللجنة حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية الأساسية (الوثيقة CCP 12/3)، بما في ذلك آخر التطورات في مجال الصادرات والواردات والأسعار الدولية. وأخذت اللجنة في اعتبارها التحليل الخاص بالتوقعات القصيرة الأجل والذي يشير إلى إمكانية حدوث زيادة كبرى إضافية في أسعار بعض السلع الأساسية.
- 8- وأكدت اللجنة أهمية المعلومات التي تتيحها الفاو والتحليلات التي تجريها بشأن أسواق السلع الأساسية من أجل تعزيز الشفافية في الأسواق ودعم صياغة السياسات.
- 9- ووجهت اللجنة الانتباه إلى الأهمية المتزايدة للصلات بين الأسواق الزراعية والأسواق المالية وأسواق الطاقة وأوصت بأخذها في الحسبان في التحليلات التي تجريها الأمانة.
- 10- وأقرت اللجنة أيضاً بأهمية تحسين نفاذ السلع الأساسية من البلدان النامية إلى الأسواق كوسيلة لتحفيز الأهداف التي تسعى إليها والمتمثلة في تعزيز أمنها الغذائي وإدراج الدخل فيها.

باء- التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل: الاتجاهات والقضايا المستجدة

- 11- نظرت اللجنة في الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن "التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل لأسواق السلع: الاتجاهات والقضايا المستجدة" (الوثيقة CCP 12/INF/6) وقامت بتقدير توقعات السوق خلال السنوات العشر القادمة في ما يتعلق بإنتاج السلع الغذائية الرئيسية واستخدامها والاتجار بها وأسعارها. وناقشت اللجنة أيضاً العوامل المحركة الجديدة والقضايا الرئيسية التي ستواجهها تلك الأسواق في الأجل المتوسط.
- 12- ورحبت اللجنة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الأعضاء فيها والتي استند إليها العمل المضطلع به في مجال التوقعات.

رابعاً- التطورات على مستوى السياسات

ألف- تقرير مرحلي عن مبادرات مجموعة العشرين، بما في ذلك

نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية

13- إن اللجنة:

- (أ) أحاطت علماً بالتعاون بين الفاو والمؤسسات الدولية الأخرى من أجل إعداد تقرير مجموعة الـ20 بشأن تقلب الأسعار في سنة 2011؛

- (ب) سلّمت بإسهام المنظمة إسهاماً كبيراً في إعداد التقرير المشترك بين الوكالات بشأن تقلّب الأسعار وأيضاً بقيادتها اللاحقة لأنشطة نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية؛
- (ج) أحاطت علماً بضرورة مراجعة وتحديث وثيقتي الأمانة CCP 12/2¹ و CCP 12/3² لتأخذ التطورات الأخيرة في الحسبان؛
- (د) وأخذت علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية وبأهميته الكبرى بالنسبة إلى أنشطة لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية.

باء- التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية

- 14- نظرت اللجنة في الحالة الراهنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الخاصة بالزراعة الجارية في منظمة التجارة العالمية بالاستناد إلى الوثيقة CCP 12/4، وأجمعت على أنّ الوثيقة قدمت موجزاً جيداً للحالة الجارية والقضايا الراهنة. وقدّم الأعضاء عروضاً إضافية وافية من وجهة نظر بلدانهم بشأن القضايا موضع البحث.
- 15- وسلّمت اللجنة بأنها تعلق أهمية كبيرة على اتفاق جولة الدوحة نظراً إلى احتمال إسهامه في إنشاء بيئة مشجعة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، فضلاً عن إسهامه، في السياق الحالي، في التصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلّبها.
- 16- وأخذت اللجنة علماً بعمل وأنشطة شعبة التجارة والأسواق في مجال التجارة وأوصت بتعزيز قدراتها في المجالات الآتية:
- (أ) استعراض السياسات التجارية وتحليلها؛
- (ب) إجراء دراسات عن آثار ذلك بالنسبة إلى الأمن الغذائي؛
- (ج) بناء القدرات المتصلة بالتجارة؛
- (د) مساعدة البلدان النامية في التفاوض بشأن اتفاقاتها التجارية وتطبيق هذه الاتفاقات واستعدادها لأي اتفاق قد يتم التوصل إليه في جولة الدوحة وأقرّت بأنه يتعيّن على الفاو تأدية دور أكبر في جولة الدوحة.
- 17- وسلّمت اللجنة بالتعاون الوثيق بين الفاو والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية، في تنفيذ برامج المساعدة الفنية وإجراء دراسات عن القضايا المتصلة بالأسواق والسياسات التجارية وتأثيراتها على الأمن الغذائي.

¹ تقرير مشترك بين الوكالات مقدم إلى مجموعة الـ20 عن تقلّب أسعار السلع الغذائية والزراعية.

² نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية.

18- وأخذت اللجنة علماً ببرنامج عمل الأمانة الآخر المتعلق بالتجارة، لا سيما مساعدة الأعضاء على مراعاة السياسات التجارية في عملية التنمية.

جيم- التجارب في مجال الأسعار المحلية للأغذية واستجابات السياسات الغذائية خلال الفترة 2007-2011

19- إن اللجنة:

- (أ) وافقت على أن الوثيقة CCP 12/5 قدمت عرضاً متوازناً لتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على البلدان النامية وعمليات التصدي في مجال السياسات الرامية إلى احتواء ارتفاع الأسعار ومواجهة قضايا الأغذية الأطول أجلاً على المستويين الوطني والدولي؛
- (ب) أقرت بأنه من شأن زيادة التنسيق بين البلدان في مجال السياسات وزيادة الشفافية في الأسواق الإسهام في استقرار الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء؛
- (ج) أكدت أهمية الإسراع في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بصورة ناجحة؛
- (د) أوصت الفاو بمراقبة حركة أسعار المواد الغذائية الأساسية عن كثب واستجابة السياسات لها وبإجراء تحليلات ودراسات قطرية معمّقة عند الاقتضاء؛
- (هـ) طلبت أن تواصل الفاو تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء، وتعزيزها بالنسبة إلى الإجراءات المتصلة بالسياسات وبالبرامج لكي تتصدى بفعالية لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلّبها.

دال- التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق

20- نظرت اللجنة في الوثيقة CCP 12/6 "التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق"، ثم:

- (أ) قدّمت المشورة في ما يخص اتجاهات العمل والدعم الذي يقدم للأعضاء في المستقبل في مجال التدخلات على مستوى السياسات ودعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق، بما في ذلك تخصيص الموارد الكافية لتحسين فهم القيود المفروضة على مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية وكيفية تيسير هذه المشاركة؛
- (ب) أعطت توجيهاتها للأمانة من أجل تحديد فرص لدعم العمل المتصل بتحسين البيانات الثبوتية بشأن العوامل المحددة لمشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق الزراعية، وبشأن إعطاء إرشادات معتمدة على أفضل الممارسات لنهج السياسات بغية تيسير زيادة المشاركة؛

(ج) أعطت توجيهاتها للأمانة بالنسبة إلى تحديد الأنشطة وتنفيذها، بما فيها أنشطة التعاون مع المنظمات الوطنية والإقليمية، الرامية إلى استثارة حس أصحاب المصلحة الرئيسيين بمزايا نهج السياسات البديلة وتنمية قدراتهم على تحديد سياسات مناسبة وصياغتها وتنفيذها، بما في ذلك توفير البنى الأساسية للأسواق.

21- وبالنسبة إلى الوثيقة CCP 12/7 بعنوان "تعزيز تأثير نشاطات التطوير السلمي لدى الجماعات الحكومية الدولية للسلع على اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة"، فإن اللجنة:

(أ) أحاطت بالتأثير الظاهر للعمل المتصل بتطوير السلع الأساسية المضطع به برعاية الجماعات السلعية الحكومية الدولية بشأن قطاعات السلع الأساسية لكثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً؛

(ب) أبرزت أهمية التحليلات والبحوث في هذا المجال لتحسين فهم أنماط مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق والعوامل المحددة لها، مع مراعاة عدم التجانس بين أصحاب الحيازات الصغيرة والتحدي المتمثل في تحديد التدخلات في مجال السياسات؛

(ج) اقترحت أن ترمي الجماعات السلعية الحكومية الدولية إلى تحسين فعاليتها في تشجيع صياغة وإقرار وتمويل وتنفيذ مشروعات لتطوير السلع يكون هدفها الأساسي تعزيز إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة للسلع الأساسية، مع إيلاء عناية خاصة للنساء؛

(د) طلبت قيام المنظمات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، لدى الإبلاغ عن أنشطتها، باستعراض مدى مساهمة المشاريع الإنمائية المنفذة في تعزيز إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في أسواق السلع الأساسية.

خامساً - الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية

22- وأحاطت اللجنة علماً بتقارير الجماعات الحكومية الدولية السلعية الواردة في الوثائق التالية تقرير الدورة الخامسة للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالموز والفاكهة الاستوائية (CCP 12/10)، تقرير الاجتماع المشترك للدورة السادسة والثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والدورة الثامنة والثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالجوت والتيل والألياف المائلة (CCP 12/11)، تقرير الدورة العشرين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي (CCP 12/12)، تقرير الاجتماع الاستثنائي المشترك ما بين الدورات للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز (CCP 12/13) والتي التأم منذ دورتها الأخيرة. وأخذت اللجنة علماً كذلك بالمعلومات الواردة في التقرير عن أنشطة تطوير المنتجات والأسواق بما في ذلك تلك المضطع بها بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية (CCP 12/INF/9).

ألف- إصلاح لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية - تقرير مجموعة العمل
المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع

23- نظرت اللجنة في الخلاصات والتوصيات الواردة في تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع (الوثيقة CCP 12/9) وأثنت على عمل المجموعة. وإنّ اللجنة:

- (أ) أكدت أنّ اختصاصات لجنة مشكلات السلع مناسبة وما تزال صالحة؛
- (ب) شدّدت على أهمية اللجنة في الحفاظ على التوازن الحالي بين استعراض السوق والعمل القائم على التوقعات والعمل في مجال السياسات؛
- (ج) أقرت بفائدة التشاور مع المجموعات الإقليمية لإعداد جدول الأعمال المؤقت؛
- (د) رحّبت بالوقت الإضافي المتاح لهذه الدورة وأقرت التوصية الداعية إلى اعتماد هذه المدة في الدورات القادمة، فيما أشارت إلى أنّ غنى جدول أعمال اللجنة وأهميته قد يبرران إتاحة مزيد من الوقت لها في المستقبل؛
- (هـ) أقرت بأهمية توزيع الوثائق في الوقت المحدد لإتاحة الوقت الكافي للمشاورات في ما بين الأعضاء؛
- (و) ووافقت على التوصية بالإبقاء على الممارسات الحالية المتبعة في تعيين لجنة الصياغة لصياغة مشروع تقرير الاجتماع.

24- وقد اتخذت اللجنة قرارات بشأن المقترحات التالية:

- (أ) توسيع عضوية مكتب لجنة مشكلات السلع: وافقت على التوصية بتوسيع عضوية مكتب اللجنة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء مع ممثل واحد عن كل مجموعة إقليمية؛
- (ب) اللائحة الداخلية: وافقت على التعديلات المقترحة على اللائحة الداخلية للجنة (الملحق الأول بالوثيقة CCP 12/9) والتي تعكس القرار المتخذ في البند (أ) أعلاه، وقد اعتمدت هذه التعديلات بتوافق الآراء؛
- (ج) تشكيل لجنة توجيهية: اتفق على عدم تشكيل لجنة توجيهية بل على تكليف المكتب الموسع الاضطلاع بهذه المهام بموجب اختصاصات جديدة تُحدد لتحسين استمرارية الأنشطة وإبراز دور اللجنة؛
- (د) تغيير اسم اللجنة: لم يبرز توافق واضح في الآراء إزاء ضرورة تغيير اسم اللجنة أو إزاء اسم بديل مفضّل لها. وعليه، فقد تقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر؛
- (هـ) مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص: أكدت أهمية إشراك المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عمل اللجنة؛

(و) استعراض الأجهزة الفرعية التابعة للجنة مشكلات السلع: طلبت من الجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع إجراء تقييم ذاتي لأدوارها وأنشطتها، ورفع تقارير عن ذلك إلى اللجنة في دورتها القادمة.

25- ورحبت اللجنة بالتحليل الذي قدمته الأمانة في الوثيقة التي أعدتها بعنوان طريق المضي قدماً بالنسبة إلى اللجان الفرعية للجنة مشكلات السلع (الوثيقة CCP 12/INF/11). وأقرت اللجنة بأن الجماعات السلعية الحكومية الدولية والهيئات السلعية الدولية مكونات رئيسية في الاقتصاد الدولي للسلع الأساسية والذي تهدف أنشطته إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في الأسواق الدولية للسلع، ودعم تطوير المنتجات والأسواق، والنهوض بسياسات فعالة ومنسقة. وأكدت اللجنة مجدداً أيضاً أنّ الهدف الأساسي للجماعات الحكومية الدولية اليوم هو توفير منتدى لإجراء مشاورات حول الأبعاد الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك والتسويق والتجارة بالسلع المعنية واستعراض السياسات المتصلة بذلك. وشددت اللجنة كذلك على أنه يتعين على برامج عمل الجماعات الحكومية الدولية أن تعطي الأولوية للمسائل الاقتصادية والتجارية وتلك المتصلة بالسياسات، فضلاً عن التخفيف من وطأة الفقر وتعزيز الإنتاجية والاستدامة والأمن الغذائي تماشياً مع الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للمنظمة.

26- وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي أعطاها الرئيس القطري الحالي للجماعة الحكومية الدولية المعنية بالشاي حول القرار الذي اعتمده عشرة بلدان منتجة للشاي في كولومبو، سري لانكا في فبراير/شباط 2012 وقضى بإنشاء منتدى دولي لمنتجي الشاي.

27- ونظرت اللجنة في التوصيات التي رفعتها الأمانة واتفقت على عدد منها من بينها ما يلي:

- (أ) ينبغي أن تُعقد اجتماعات الجماعات الحكومية الدولية عادة خارج المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة بدعم من الحكومة المضيفة من أجل احتواء التكاليف التنظيمية؛
- (ب) ينبغي عقد اجتماعات مشتركة للجماعات الحكومية الدولية متى أمكن ذلك. ويوصى بإشراك الجماعة الحكومية الدولية المعنية باللحوم في الاجتماعات المخصصة للجلود الكبيرة والصغيرة، كما يوصى بالنظر في إمكانية دمج الجماعتين الحكوميتين الدوليتين المعنيتين بالحمضيات والموز والفاكهة الاستوائية في جماعة حكومية دولية واحدة معنية بالفاكهة؛
- (ج) ينبغي النظر في الأنماط الجديدة بما في ذلك المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة لتشجيع المشاركة على نطاق أوسع؛
- (د) يتعين مواصلة العمل بالصيغة الحالية حيث تلتقي الجماعات الحكومية الدولية عندما تدعو الحاجة ومتى يُطلب منها ذلك، فيما ينبغي إيجاد طرق بديلة لها لتضطلع بمهامها الأساسية بين الدورة والأخرى؛

- (هـ) ينبغي أن يُشكّل مستقبل كلّ من الجماعات الحكومية الدولية بنداً على جدول أعمال الاجتماع القادم، أو في حال عدم انعقاد اجتماع، ينبغي إجراء مسح إلكتروني لاستقصاء الآراء؛
- (و) وينبغي إخضاع اللجنة الفرعية الاستشارية لتصريف الفواض لمراجعة رسمية من أجل تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه في إطار التزامات منظمة التجارة العالمية.

باء- أولويات العمل بموجب اختصاصات لجنة مشكلات السلع

28- رحّبت اللجنة بعملية التفكير الإستراتيجي التي أطلقها المدير العام لتحديد الاتجاه الإستراتيجي للمنظمة في المستقبل، ولتوجيه عملية مراجعة الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، وإعداد خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017.

29- واتفقت اللجنة على أهمية الاتجاهات العالمية والتحديات الرئيسية السبعة³ التي حُددت بوصفها النتيجة الأولى للعملية، وأشارت إلى ارتباط جميع التحديات بالمجالات ذات الأولوية في إطار استعراض عمل اللجنة. وقد أشارت اللجنة أيضاً إلى الطابع العالمي لهذه التحديات وإلى أنها لا تمثّل بالضرورة مجالات يُركز عليها عمل منظمة الأغذية والزراعة فقط. وتقتضي بلورة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة في المستقبل تحليل كلّ تحدّي قياساً بخصوصيات المنظمة الأساسية ووظائفها الرئيسية وميزاتها النسبية. كما برزت الحاجة إلى تحديد الصلة بين الأهداف الإستراتيجية للمنظمة والعمل الميداني بصورة واضحة لترجمة عمل المنظمة القانوني والمعياري على الصعيد القطري. كما أُشير إلى أنه ينبغي ربط أولويات لجنة مشكلات السلع بالأهداف الإستراتيجية للمنظمة، كما يتعيّن إقامة شراكات هادفة لبلوغ الأهداف الإستراتيجية في المستقبل.

30- وأقرّت اللجنة بأهمية توافر معلومات موثوق بها في التوقيت المطلوب حول وضع أسواق السلع والتوقعات، وتحسين الأمن الغذائي والمعلومات عن أوجه الضعف، والحاجة إلى إجراء دراسات تحليلية حول السياسات السلعية والتجارية بما يساهم في تعزيز الشفافية في الأسواق ويحدّ من تقلّب الأسعار.

31- وناقشت اللجنة أولويات عملها في مجال اختصاصها بالاستناد إلى الوثيقة بعنوان *المسائل الأساسية وأولويات العمل في الأجهزة السلعية الدولية* (CCP 12/8)، وأعطت توجيهاتها للأمانة إزاء الأولويات المحتملة في مجالات العمل كما جرت الإشارة إليها في هذه الوثيقة. ونظرت اللجنة في جميع المسائل التي اعتبرتتها الأمانة هامة، غير أنّها أكّدت أنّ تحديد الأولويات ضروري في ضوء القيود المفروضة على موارد المنظمة وميزتها النسبية.

32- وأشارت اللجنة إلى مجالات الأولوية الفنية التالية المدرجة في إطار ولايتها، والتي ينبغي دمجها في التحديات الرئيسية عند وضع الأهداف الإستراتيجية الجديدة وخطط العمل والبرامج المتصلة بها لكي تضطلع الفاو بعملها في المستقبل:

³ الوثيقتان CCP 12/INF/12، و CCP 12/INF/12 كملحق إلكتروني.

- (أ) المعلومات عن أسواق السلع والرصد والتوقعات؛
- (ب) المعلومات عن الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛
- (ج) السياسات والإستراتيجيات لدعم نفاذ أصحاب الحيازة الصغيرة إلى الأسواق وسلاسل القيمة؛
- (د) التجارة والأمن الغذائي؛
- (هـ) تغيّر المناخ والتجارة؛
- (و) وتحليل السياسات والمسائل المستجدة.

جيم – برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016

للجنة مشكلات السلع

33- راجعت اللجنة، وعدّلت، ووافقت على برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016 (الوثيقة CCP 12/INF/10). وقد أرفقت النسخة المعدّلة بهذا التقرير في المرفق بـ.

سادسا- أية مسائل أخرى

34- عُقد اجتماع خاص عن "الاجتماع بين الفاو والتعاونيات: العمل معاً من أجل السنة الدولية للتعاونيات في عام 2012" يوم الثلاثاء 29 مايو/أيار 2012 على هامش الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع وبمشاركة السيدة Laura Chinchilla Miranda، رئيسة جمهورية كوستاريكا والسيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وشارك في الاجتماع أيضاً عدد من الوزراء وأصحاب المصلحة. وتمّ خلال هذا الاجتماع الخاص تعيين سفيرين خاصين جديدين للتعاونيات هما كل من السيدة Elisabeth Atangana، رئيسة منتدى المزارعين في البلدان الأفريقية والسيد Roberto Rodriguez، رئيس المجلس الأعلى للأعمال التجارية الزراعية في اتحاد الصناعات في ساو باولو.

35- وسلّمت اللجنة بإسهام السيد David Hallam في عملها وشكرته على الخدمات التي قدمها كأمين لها خلال السنوات العشر الماضية. وجرى تقديم الأمين الجديد للجنة السيد بوبكر بن بلحسن.

ألف – انتخاب الأعضاء الجدد في مكتب لجنة مشكلات السلع

36- انتخبت اللجنة السيد Eric Robinson (كندا) رئيساً، وممثلي كلاً من أستراليا وشيلي وجمهورية إيران الإسلامية والفلبين والبرتغال وزمبابوي نواباً ستة للرئيس.

باء- ترتيبات الدورة السبعين

37- أبلغت اللجنة بأنّ الدورة السبعين ستُعقد في النصف الأول من سنة 2014 في موعد يُحدد تبعاً للجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية الأخرى. وسيبلِّغ التاريخ المحدد للدورة في الوقت المناسب.

المرفق ألف -

جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجنة مشكلات السلع

- 1- المسائل التنظيمية
 - (أ) اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
 - (ب) تعيين لجنة الصياغة
- 2- بيان المدير العام
- 3- حالة الأسواق العالمية للسلع الزراعية
 - (أ) استعراض الأسواق: الوضع السائد والتوقعات
 - (ب) التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل: الاتجاهات والقضايا المستجدة
- 4- التطورات على مستوى السياسات
 - (أ) تقرير مرحلي عن مبادرات مجموعة العشرين، بما في ذلك نظام المعلومات عن الأسواق الزراعية
 - (ب) التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية
 - (ج) التجارب في مجال الأسعار المحلية للأغذية واستجابات السياسات الغذائية خلال الفترة 2007-2011
 - (د) التدخلات على مستوى السياسات لدعم مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق
- 5- الإجراءات الدولية في مجال السلع الزراعية
 - (أ) إصلاح لجنة مشكلات السلع والجماعات السلعية الحكومية الدولية - تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بإصلاح لجنة مشكلات السلع
 - (ب) أولويات العمل بموجب اختصاصات لجنة مشكلات السلع
- 6- أية مسائل أخرى
 - (أ) انتخاب الأعضاء الجدد في مكتب لجنة مشكلات السلع
 - (ب) ترتيبات الدورة السبعين
- 7- اعتماد التقرير

المرفق بـاء -

اللائحة الداخلية للجنة

التعديلات المقترحة

اللائحة الداخلية للجنة مشكلات السلع

المادة 1

هيئة المكتب

1 - تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، في أول دورة تعقد في كل فترة مالية، رئيساً وستة نواب للرئيس ونائباً أول للرئيس ونائباً ثانياً للرئيس يشكلون معاً مكتب اللجنة. ويتولى المكتب، بين الدورة والأخرى، تمثيل أعضاء اللجنة والاضطلاع بالوظائف المتعلقة بالتحضير لدورات اللجنة والاضطلاع بأي وظائف أخرى قد توكله إياها اللجنة. ويبقون في مناصبهم إلى حين انتخاب رئيس ونواب رئيس جدد

2 - يُنتخب الرئيس ونواب الرئيس لمدة سنتين ويبقون في مناصبهم إلى حين انتخاب رئيس ونواب رئيس جدد في نهاية الدورة التالية للجنة. ويُنتخب الرئيس وستة نواب للرئيس من الأقاليم التالية: ممثل واحد من كل من أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الأدنى، أمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ.

34 - يتولى الرئيس، أو أحد نائبي الرئيس في حالة غيابه، رئاسة اجتماعات اللجنة، ويضطلع بالمهام الأخرى اللازمة لتسهيل عمل اللجنة. وفي حالة عدم تمكن الرئيس ونائبي الرئيس من رئاسة جلسة من الجلسات، تعين اللجنة أحد أعضائها لتولي الرئاسة.

42 - يعين المدير العام للمنظمة أميناً للجنة، يقوم بالواجبات التي يتطلبها عمل اللجنة.

المادة 2

الدورات

1 - تعقد اللجنة دوراتها طبقاً لنصوص الفقرتين 4 و 5 من المادة 29 من اللائحة العامة للمنظمة.

2 - تعقد اللجنة عادة دورتين خلال كل فترة مالية، يدعو إلى عقدهما المدير العام بالتشاور مع رئيس اللجنة، ومع مراعاة أية اقتراحات تقدمها اللجنة.

3 - يجوز للجنة عقد أي عدد من الجلسات المنفصلة في أثناء كل دورة من دورات اللجنة.

4 - تعقد دورات اللجنة عادة في مقر المنظمة. ويجوز عقد دورة في أي مكان عملاً بقرار تتخذه اللجنة، بالتشاور مع المدير العام، أو بناء على طلب كتابي يقدم للمدير العام من أغلبية أعضاء اللجنة.

5 - يرسل إشعار بموعد كل دورة ومكان انعقادها إلى جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة، والدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية التي تدعى إلى حضور الدورة، قبل موعد انعقادها بشهرين على الأقل في الأحوال العادية.

6 - يجوز لكل عضو في اللجنة أن يعين مناوبين ومستشارين لمثله في اللجنة.

7 - يكتمل النصاب اللازم لاتخاذ أي إجراء رسمي من قبل اللجنة بحضور ممثلي أغلبية أعضاء اللجنة.

المادة 3

الحضور

1 - يخضع اشتراك المنظمات الدولية في عمل اللجنة، بصفة مراقب، للأحكام الخاصة بذلك في الدستور واللائحة العامة للمنظمة⁴، وكذلك للقواعد العامة التي وضعتها المنظمة والتي تحكم علاقاتها مع المنظمات الدولية.

2 - يخضع حضور الدول غير الأعضاء في المنظمة دورات اللجنة للمبادئ المقررة من المؤتمر لمنح صفة المراقب للدول.

3 -

(أ) تكون جلسات اللجنة علنية، ما لم تقرر اللجنة عقد جلسات خاصة لمناقشة أي موضوع في جدول أعمالها.

(ب) مع مراعاة أحكام البند (ج) التالي، يجوز لأية دولة عضو في المنظمة غير ممثلة في اللجنة، أو أي عضو منتسب، أو أي دولة غير عضو في المنظمة تدعى إلى حضور دورة من دورات اللجنة بصفة مراقب، أن تقدم مذكرات وأن تشارك في أية مناقشة تجرى في جلسة علنية أو خاصة للجنة، دون أن يكون لها حق التصويت.

(ج) يجوز للجنة أن تقرر، في حالات استثنائية، قصر الحضور في الجلسات الخاصة على ممثل أو مراقب كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة.

المادة 4

جدول الأعمال والوثائق

1 - يعد المدير العام، بالتشاور مع رئيس اللجنة جدول أعمال مؤقتا يوزعه، في العادة قبل موعد انعقاد الدورة بشهرين على الأقل، على جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة، وجميع المنظمات الدولية المدعوة إلى حضور الدورة.

⁴ المقصود في هذا السياق بتعبيري "الدستور" و"اللائحة العامة للمنظمة" جميع القواعد العامة والبيانات الخاصة بالسياسة التي أقرها المؤتمر لإكمال الدستور واللائحة العامة، ومنها "البيان الخاص بالمبادئ المتعلقة بمنح صفة المراقب للدول"، والقواعد العامة التي تنظم العلاقات بين المنظمة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

- 2 - يجوز لجميع الدول الأعضاء في المنظمة والأعضاء المنتسبة، كل في حدود وضعها، أن تطلب من المدير العام، قبل الموعد المحدد للدورة بثلاثين يوماً على الأقل في الأحوال العادية، إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت. ويقوم المدير العام عندئذ بتوزيع البند المقترح على جميع أعضاء اللجنة مشفوعاً بالوثائق اللازمة.
- 3 - يكون أول بند في جدول الأعمال المؤقت هو اعتماد جدول الأعمال، ويجوز للجنة في أثناء انعقادها، أن تعدل بالموافقة العامة جدول الأعمال بحذف أو إضافة أو تنقيح أي بند، بشرط ألا يستبعد من جدول الأعمال أي بند أحيل إليها من المجلس أو بناء على طلب المؤتمر.
- 4 - الوثائق التي لم يتم توزيعها ترسل مع جدول الأعمال المؤقت أو في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك.

المادة 5

التصويت

- 1 - لكل عضو في اللجنة صوت واحد.
- 2 - يتحقق الرئيس من قرارات اللجنة، ويلجأ، وبناء على طلب واحد أو أكثر من الأعضاء، إلى إجراء اقتراع، وفي هذه الحالة تطبق الأحكام ذات الصلة من المادة 12 من اللائحة العامة للمنظمة، مع مراعاة مقتضى الحال.

المادة 6

المحاضر والتقارير

- 1 - توافق اللجنة في كل دورة على تقرير يقدم للمجلس، ويتضمن آراءها وتوصياتها وقراراتها، بما في ذلك، عند الطلب، بيان بأراء الأقلية. ويبلغ المجلس بأية توصيات توافق عليها اللجنة وتؤثر في برنامج المنظمة أو مالياتها أو تتعلق بالشؤون القانونية والدستورية، مشفوعة بملاحظات اللجان المناسبة المتفرعة عن المجلس.
- 2 - توزع تقارير الدورات على جميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة، والدول غير الأعضاء المدعوة إلى حضور الدورة، وكذلك المنظمات الدولية المعنية التي لها حق التمثيل في الدورة.
- 3 - تدرج في تقرير اللجنة ملاحظاتها على تقرير أي جهاز من أجهزتها الفرعية، وكذلك الآراء التي يبديها عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة، إذا طلب هؤلاء ذلك. ويقوم المدير العام، بناء على طلب أي عضو، بتوزيع هذا الجزء من تقرير اللجنة بأسرع ما يمكن على الدول أو المنظمات الدولية التي تتلقى عادة تقرير الجهاز الفرعي المعني. ويجوز للجنة أن تطلب أيضاً من المدير العام، عند إحالته تقريرها ومحاضر مداولاتها إلى الأعضاء، أن يوجه العناية بصفة خاصة إلى آراء اللجنة وتعليقاتها على تقرير أي جهاز من أجهزتها الفرعية.
- 4 - عندما تعقد اللجنة جلسة خاصة، فإنها تقرر في مستهلها ما إذا كانت ستحرر محضراً لهذه الجلسة، وإذا تقرر ذلك فإنها تقرر نطاق توزيع هذا المحضر، الذي لا يتعدى النطاق المنصوص عليه في الفقرة 2 أعلاه.

5 - تحدد اللجنة الإجراءات التي تتبع بشأن البيانات الصحفية التي تصدر عن أعمالها.

المادة 7

الأجهزة الفرعية

1 - وفقاً لأحكام الفقرة 10 من المادة 29 من اللائحة العامة للمنظمة، يجوز للجنة، عند الاقتضاء، إنشاء لجان فرعية وجماعات حكومية دولية للسلع وأجهزة فرعية متخصصة، رهنا بتوافر الاعتمادات اللازمة في الباب ذي الصلة من الميزانية المعتمدة للمنظمة. ويجوز لها أن تضم إلى عضوية مثل هذه اللجان الفرعية والأجهزة الفرعية المتخصصة، دولا أعضاء وأعضاء منتسبة في المنظمة من غير أعضاء اللجنة. وتكون عضوية جماعات السلع الحكومية الدولية، التي تشكلها اللجنة، مفتوحة لجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة، وللمجلس أن يقبل في عضوية مثل هذه الجماعات دولا أعضاء في الأمم المتحدة، أو في أي وكالة من وكالاتها المتخصصة، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وان لم تكن أعضاء أو أعضاء منتسبة في المنظمة.

2 - يعرض على اللجنة، قبل اتخاذ أي قرار بإنشاء أجهزة فرعية، تقرير من المدير العام بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على هذا القرار.

3 - تحدد اللجنة اختصاصات أجهزتها الفرعية، ويتعين على هذه الأجهزة أن ترفع تقاريرها إلى اللجنة. وتُبلغ هذه التقارير إلى جميع أعضاء الأجهزة الفرعية المعنية وجميع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في المنظمة، والدول غير الأعضاء المدعوة إلى حضور دورات الأجهزة الفرعية، والمنظمات الدولية المعنية التي لها حق حضور هذه الدورات.

المادة 8

تعطيل اللائحة

يجوز للجنة أن تقرر تعطيل أية مادة من مواد لائحته الداخلية السالفة الذكر، شريطة الإشعار باقتراح التعطيل قبل نظره بأربع وعشرين ساعة، واتساق الإجراء المراد اتخاذه مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة⁵. ويجوز الإعفاء من هذا الإشعار إذا لم يعترض على ذلك أي عضو من أعضاء اللجنة.

المادة 9

تعديل اللائحة

يجوز للجنة، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة، أن تعدل لائحته الداخلية، شريطة اتساق التعديل مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة. ولا يدرج أي اقتراح بتعديل هذه اللائحة في جدول أعمال أي دورة من دورات اللجنة، ما لم يرسل المدير العام إشعاراً بشأنه إلى أعضاء اللجنة قبل افتتاح الدورة بثلاثين يوماً على الأقل.

⁵ انظر حاشية الفقرة 1 من المادة 3.

المرفق جيم -

برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2012-2016

للجنة مشكلات السلع

(النسخة المعدلة)

أولاً - الأهداف العامة للجنة مشكلات السلع للفترة 2012-2016

1- تجري اللجنة عمليات استعراض دورية لمشكلات السلع ذات الطابع الدولي، وتعد دراسات واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، وذلك بغية توجيه إجراءات متفق عليها من قبل الدول الأعضاء والمنظمة. وتسدي اللجنة المشورة للمجلس بشأن برنامج العمل العام للمنظمة في ما يتعلق بأسواق السلع الزراعية، والسياسات الزراعية والتجارية والقضايا الناشئة المتعلقة بالأسواق الزراعية والتجارة فيها. وتوفر اللجنة مشورة قائمة على الأدلة كما ترفع توصيات عملية المنحى إلى المؤتمر فيما يتعلق بالمسائل العالمية التنظيمية والمتصلة بالسياسات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها.

ثانياً - النتائج المتوخاة في الفترة 2012-2016

ألف - الإستراتيجية وتحديد الأولويات والتخطيط للميزانية

2- النتيجة: لدى المنظمة إستراتيجية واضحة وأولويات محددة وبرامج قائمة بشأن المسائل ذات الصلة بولاية اللجنة واختصاصاتها.

3- المؤشرات والغايات:

- تقديم عرض موجز عن المستجدات في مجالات اختصاص اللجنة باعتبار ذلك جزءاً من الدورات العادية للجنة؛
- إدراج توصيات اللجنة المتعلقة بالجوانب ذات الصلة من الإطار الاستراتيجي، والخطة المتوسطة الأجل، وبرنامج العمل والميزانية في تقرير المجلس.

4- المخرجات: رفع توصيات واضحة ودقيقة وتوافقية عن إستراتيجية المنظمة وأولوياتها وبرامجها وميزانيتها لكي ينظر فيها المجلس، وتشكل قاعدة متينة يستند إليها لإعطاء توجيهاته واتخاذ قراراته.

5- الأنشطة:

- استعراض الوضع الراهن في مجالات اختصاصاتها، بما في ذلك المسائل التي تعني بشكل خاص المجتمع الدولي؛

- استعراض تنفيذ برنامج العمل والميزانية في المجالات الواقعة ضمن نطاق اختصاص اللجنة؛
- صياغة توصيات واضحة وتوافقية، وحسنة التوقيت ومحكمة وقابلة للتنفيذ بشأن الإستراتيجية والأولويات والبرامج والميزانية في المجالات الواقعة ضمن نطاق اختصاص اللجنة؛
- تنظيم اجتماعات جانبية، على النحو الملائم، في مجالات اختصاص اللجنة.

باء- إسداء المشورة حول المسائل العالمية التنظيمية والمتصلة بالسياسات

6- النتيجة: استنادا إلى توصيات اللجنة، تسدي المنظمة من خلال المؤتمر، ومع مراعاة الأولويات والخصوصيات الإقليمية، مشورة واضحة ومجدية ومفيدة بشأن المسائل الرئيسية التنظيمية والمتصلة بالسياسات التي تواجه العالم والأقاليم وكل من الدول الأعضاء، وذلك ضمن مجالات اختصاصاتها.

7- المُشرات والغايات:

- تحقيق الأعضاء لقيمة من مداوات اللجنة، وذلك باستخدام المشورة والتوصيات المستخلصة للاسترشاد بها في الإجراءات والسياسات المحلية؛
- وتتضمن تقارير اللجنة توصيات واضحة وعملية المنحى بشأن المسائل الرئيسية التنظيمية والمتصلة بالسياسات؛
- إصدار اللجنة توصيات واضحة ومحددة في التوقيت المناسب إلى المؤتمر بشأن المسائل العالمية التنظيمية والمتصلة بالسياسات في مجالات اختصاصها.

8- المخرجات: رفع توصيات واضحة وتوافقية للمؤتمر بشأن الأطر والآليات والصكوك التنظيمية والمتصلة بالسياسات.

9- الأنشطة:

- رفع تقرير إلى المؤتمر عن المسائل العالمية التنظيمية والمتصلة بالسياسات والناشئة عن مداوات اللجنة؛
- استعراض حالة الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة في مجالات اختصاص اللجنة؛
- العمل على معالجة القضايا الجديدة والمستجدة والتوصية بسياسات وخيارات محتملة لعمل الأعضاء والمنظمة والجهات المعنية الأخرى.

ثالثاً - التخطيط الفعال لعمل لجنة مشكلات السلع

10- النتيجة: تعمل اللجنة بفعالية وكفاءة، وبصورة موجهة نحو الإجراءات وشاملة للأطراف المعنية.

11- المؤشرات والغايات:

- وضع جداول عمل مركزة للجنة، بالتشاور الوثيق مع المجموعات الإقليمية؛
- إعداد تقارير موجزة للجنة تتضمن توصيات محددة وموجهة نحو الإجراءات، مع إتاحتها في التوقيت المناسب للأعضاء وللمجلس والمؤتمر؛
- إتاحة وثائق اللجنة بجميع لغات المنظمة قبل أربعة أسابيع من بدء الدورة؛
- كفاءة الاستمرارية في الأنشطة وفي عمل اللجنة بين الدورة والأخرى.

12- المخرجات:

- اعتماد برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات في عام 2012؛
- رفع تقرير مرحلي عن برامج عمل اللجنة المتعددة السنوات في عام 2014.

13- الأنشطة:

- إبلاء عناية متواصلة للترتيبات الفعالة المستخدمة عند إعداد جداول الأعمال وصياغة التقرير النهائي؛
- البحث في سبل تحسين تنظيم الدورات، بما في ذلك تفعيل الاستفادة من الوقت المتاح؛
- تحديد طرق واضحة لانتخاب أعضاء المكتب وعملهم بغية تعزيز الاستمرارية بين الدورة والأخرى؛
- تركيز الاجتماعات الجانبية على المسائل الرئيسية الناشئة؛
- تيسير التنسيق مع اللجان الفنية الأخرى للمنظمة، على النحو الملائم.

رابعاً - أساليب العمل

- 14- تستند اللجنة في عملها إلى استعراض وتحليل منتظمين للاتجاهات العالمية لأسواق السلع، والسياسة التجارية والمسائل ذات الصلة في مجالات اختصاصها. وهي تعمل استناداً إلى أساليب العمل التالية:
- عقد اتصالات منتظمة والتشاور مع أمانة اللجنة التي تتخذ قسم التجارة والأسواق مقراً لها؛
 - الاضطلاع بالوظائف والمسؤوليات التي قد توكلها إياها اللجنة؛
 - التعاون مع الأجهزة الرئاسية للمنظمة والأجهزة الدستورية ذات الصلة، برعاية المنظمة؛

- إجراء اتصالات مع لجنة البرنامج بشأن الإستراتيجية والمسائل ذات الأولوية ومع لجنة المالية بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية؛
- التفاعل مع منظمات دولية أخرى عاملة في مجالات ذات صلة باللجنة؛
- القيام بالأنشطة المعتادة بين الدورة والأخرى، حسب الاقتضاء، تحت إشراف الرئيس والمكتب وبدعم استباقي من قبل الأمانة؛
- تشجيع وتيسير مشاركة المزارعين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ضمن القواعد والأنظمة المعمول بها في المنظمة.